حواجز ثقافية ودينية تعرقل قوانين حماية المرأة

■ وزيرة المرأة: الإصلاحات قد تثير قضايا ضد قوانين الشريعة الإسلامية

■ برلمانية: حقوق المرأة في تراجع.. ونعيش كارثة إنسانية

□ بغداد / متابعة المدى

يعتقد خبراء عراقيون ودوليون أن العنف ضد المرأة قد زاد خلال سنوات الحصار ومن بعدها الحرب والضائقة الاقتصادية منذ اسقوط صدام عام ٢٠٠٣. ولكن محاولات تعزيز قوانين حماية المرأة لم تسفر عن شيء نظرا للممانعة الثقافية والدينية.

احتجاجات نسوية... ارشيف

وفي تقرير لها نشرته امس ، ذكرت وكالة أسوشيتد برس أن منظمة الصحة العالمية قدرت أن واحدة من كل خمس نساء عراقيات تقع ضحية للعنف المنزلي، ويقول خبراء إن النسبة أعلى من ذلك بكثير. فيما يقول مسؤولون حكوميون ان هناك في الوقت الحاضر أملا ضئيلا بتغيير قوانين تعطي الرجال حقوقا واسعة في معاقبة زوجاتهم.

وقال المتحدث باسم وزارة حقوق الإنسان كامل أمين ان "هناك قوانين تعسفية ضد المرأة... لكننا نعتقد أنه في الوقت الحالي، سيتم رفض مشروع قانون حماية المرأة" مضيفا ان "السياسيين ليس لديهم الرغبة في تغيير هذه القوانين التعسفية".

وتتفق وزيرة شؤون المرأة ابتهال الزيدي مع ذلك الرأي وتقول إن "الإصلاحات الجديدة قد تثير قضايا ضد قوانين الشريعة الإسلامية ، فضلا عن الأعراف القبلية والتقليدية ، فالأمر يتعلق بمسألة حساسة جدا". وتعمل وزارة المرأة بمعية وزارات أخرى ومنظمات مجتمع مدني بالتنسيق مع الأمم المتحدة على وضع اللمسات الاخيرة على خطة استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة، ومكافحة العنف بحقها ، وإعداد مشروع قانون للحماية من العنف المنزلي. ومع ذلك ، قالت وزيرة المرأة إنها كانت "مترددة جدا" لتقديم مشروع القانون إلى البرلمان بسبب المحاولات الفاشلة التي بذلتها وزارة حقوق الإنسان العراقية لإلغاء الأحكام التمييزية.

وقال المتحدث باسم وزارة حقوق الإنسان كامل أمين ان "مجلس القضاء الأعلى أحبط محاولاتنا بحجة أن الوقت غير مناسب لمثل هذه التعديلات التي من شأنها أن تكون مرفوضة من جانب الشارع العراقي لأنها تتعارض مع الأعراف الدينية والقبلية التقليدية"، مؤكدا أن "الامر لم يقتصر على وقوف بعض النواب الذكور ضد تلك الإصلاحات، وإنما شمل ذلك بعض النواب الإناث بسبب معتقداتهن الدينية المتطرفة".

وتتعلق المسألة هنا بقانون العقوبات العراقي، الذي صدر في العام ١٩٦٩، اذ تنص المادة ٤١ منه على إنه: لا جريمة إذا وقع الفعل استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون. ويعتبر استعمالاً للحق: ١ – تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعاً أو قانوناً أو عرفاً".

في العراق ، تعتقد بعض القبائل والطوائف المسلمة أن الشريعة الإسلامية تسمح للأزواج بضرب زوجاتهم، كما تسمح بعض الأسر بقتل النساء المتهمات بجلب العار على الأسرة، كما هو الحال في حالات الزنا. يمكن في بعض الأحيان ان تستغل صلاحية الزوج من قبل عائلته للاعتداء على زوجته كذلك. وكان اسم العراق قد اندرج بين ٣٤ بلدا ستتقاسم حصة من منحة الأمم المتحدة البالغة١٧,١ مليون دولار لبرامج القضاء على العنف ضد المرأة. وتقول الأمم المتحدة إن الأموال يمكن أن تستخدم لإعطاء المرأة فرصة قانونية وطبية، وتقديم المشورة للرجال والنساء، وغيرها من البرامج. لكن مسؤولين وخبراء يقولون انه حتى الجهود الصغيرة للحد من العنف المنزلي من دون تغيير القانون قد فشلت إلى حد كبير.

من جهتها وجدت دراسة لمنظمة الصحة العالمية أن ٢١ في المئة من النساء العراقيات، يقعن ضحايا للعنف المنزلي في الدراسة الاستقصائية التي أجريت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وطبقا لأحدث البيانات المتاحة. ولكن مسؤولين أمنيين يقولون إن النسبة اكبر من ذلك. وذكرت دراسة لوزارة حقوق الإنسان العراقية أن العنف المنزلي كان عاملا في زيادة حالات الطلاق في البلاد. في عام ٢٠١٠، بلغت حالات الطلاق٥٣٨٤٠، مقابل ٥٢٦٤٩ في ٢٠٠٩ و ٢٨٨٠٠ في عام ١٩٩٧، وفقا لأحدث ما هو متاح من بيانات الأمم المتحدة ومجلس القضاء الأعلى العراقي. ولكن مع ذلك، يفضل العديد من النساء المحافظة على علاقة زوجية تتعرض فيها المرأة لسوء المعاملة لان الوصمة الاجتماعية للطلاق ليست فقط محرجة، وإنما يمكن للطلاق أن يجعل النساء عرضة للخطر في كنف عائلاتهن.

وتقول المحامية خلف وجدان "عندما تترك المرأة المطلقة عائلة تسيء معاملتها، فإنها تقع ضحية لأسرة أخرى تسيء معاملتها أيضا"، وتضيف :"في مجتمعنا ، ليس لدى المرأة خيارات ، وليس هناك حماية اجتماعية لها". وفي العام الماضي، فتحت وزارة الداخلية مركزين لحماية المرأة في بغداد، حيث يمكن للضحايا تقديم شكاوى الاعتداء الى الشرطة. وترعى وزارة الدولة لشؤون المرأة مراكز لحماية المرأة افتتحتها في كل من محافظات العراق الـ١٨.

من جانبها كشفت النائبة في البرلمان عن ان عدد الأرامل في العراق يصل الى ٣ملايين امرأة جراء الحروب المتعاقبة والعنف السياسي إبان النظام العراقي السابق وتزايد الارهاب المنظم، فضلا عن العنف الطائفي طبقا لدراسات متفرقة أجرتها الامم المتحدة ومراكز ابحاث. وقالت صفية السهيل في حديث صحفي سابق ان الارهاب يعطي يوميا زيادة في عدد الارامل العراقيات، واضافت انه " رغم تفاوت النسب بين مراكز الدراسات والامم المتحدة، وكذلك احصاءات وزارة المرأة او وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق، الا ان ارقاما مخيفة تتطرق الى ان عدد الارامل في العراق يصل الى ٣ ملايين امرأة والبعض يقول اكثر" . وكشفت السهيل عن السعي لانشاء مشروع قانون صندوق المرأة والطفل، للعناية بالارامل والاطفال يخصص له ١٪ من العائدات النفطية، واستحداث مراكز تأهيلية في المحافظات لمعالجة المشاكل العديدة الناجمة عن تلك الظاهرة. وبينت ان المشروع حظي بتأييد الحكومة العراقية. وقالت ان مشاركة المرأة في العملية السياسية مشاركة خجولة " حققنا بعض الانجازات، ٢٥٪ في البرلمان، ومشاركة في الحكومة، وفي إدارة بعض المؤسسات، الا ان المرأة ما زالت بعيدة عن القرار السياسي، وغير مشاركة في العملية السياسية، لا توجد اي مرأة في قيادات الكتل السياسية " ، واضافت السهيل ان المرأة البرلمانية استطاعت خلال ٨ أشهر العمل بجدية داخل اللجان البرلمانية. واضافت ان النائبات " اكثر شجاعة من الرجل في تشخيص المشكلة وطلب وضع الحلول" .

وقالت ان " النساء ميالات للسلام، وهن العمود الفقري لمشروع المصالحة الوطنية، الامر الذي يتطلب وجود قيادات سياسية نسوية. وتطرقت السهيل الى تراجع حقوق المرأة العراقية وكثير من الحريات التي اكتسبتها عبر تاريخ الدولة العراقية الحديثة. وقالت اصبحت المرأة لا تستطيع الكشف عن طموحاتها، " جراء ارهاب متعدد الجوانب " . وقالت ان الدستور العراقي اكد على الحريات " إلا ان المشكلة تكمن في العقلية الذكورية التي تسيطر على فكر من يدير المؤسسة الحكومية".

كتابة على الحيطان

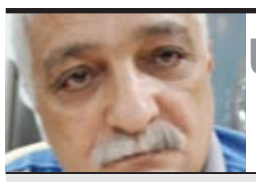

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

تفجيرات الاربعاء .. اكتشافات الذرب وتأكيدات الاسدي

استيقظت بغداد صباح امس على اصوات اربعة انفجارات استهدفت مواقع امنية ابرزها الذي حدث امام مدخل لوزارة الداخلية . الاكتشاف الذي يستحق عليه جائزة نوبل للحقيقة هو ما قاله رئيس اللجنة الامنية في محافظة بغداد عبد الكريم الذرب في تصريح صحفي " ان قرب انسحاب القوات الاميركية وراء استهداف مراكز الشرطة من مجاميع ارهابية نائمة لاثارة العنف في العاصمة " لا تعليق.

فيما قال وكيل وزارة الداخلية عدنان الأسدي لـ(آكانيوز)، ان "وزارة الداخلية قادرة على حفظ الأمن وهي بحسب الدستور العراقي المسؤولة عن تولي زمام الأمن داخل القرى والمدن العراقية".واضاف "ان قوات الداخلية على أتم الاستعداد لمسك زمام الأمن بعد انسحاب القوات الأميركية بالكامل لأن منتسبي الداخلية يمسكون بزمام الامور".

السيد الوكيل أكد في كل تصريحاته هذا المحتوى الذي قاله صباح التفجيرات !وفي الوقت الذي نذهب فيه تماما مع السيد الاسدي من ان مسؤولية وزارته تولي زمام الأمن الداخلي، الا اننا ومعنا الشارع العراقي لا نجد تفسيرا منطقيا للاعلان المستمر عن السيطرة الكاملة والقدرة على حفظ الامن ، ،لاننا ندرك ان التعامل مع وضع امني مثل الذي في العراق وتشابكاته وتداخلاته واختراقاته ، لا يؤخذ من منطلقات المكابرة ، وانما يتعامل معه بواقعية مهنية عالية مبنية على حسابات دقيقة وقدرات ذاتية ووضع سياسي مساعد وداعم مع اقرارنا بالتحسن النسبي لاداء قواتنا الامنية .

هل يريد منا الاسدي ان نغمض أعيننا عن كل الذي يجري في بغداد على سبيل المثال ، من اغتيالات بالكاتم استهدفت ضباط وزارته بالدرجة الاساس ، او عن التفجيرات بكل انواعها اللاصقة وغير اللاصقة ، يريد منّا ان نغمض اعيننا عن عصابات الجريمة المنظمة والميليشيات، من كل الاجناس والألوان التي تتلاعب بمصائر البلاد . اما عن المحافظات فان بعضها تبدو محكومة من غير مجالسها بقوة التنظيمات المسلحة النائمة منها والمستيقظة !!

نعرف تماما ان الاسدي من القلائل في الكابينة الحكومية ممن يعرفون جيدا الوضع الامني في البلاد وتحدياته وان التقارير التي توضع على مكتبه تجعله الاكثر قدرة منّا على فهم وتشخيص الوضع الامني ان كان مسيطرا عليه أو اذا كانت قوات الداخلية قادرة على الامساك بالوضع بعد الانسحاب النهائي للاميركان والاستجابة لدعوات اخراج الجيش من المدن .لكن رؤيتنا تختلف في اننا نحتكم الى ما يجري في الشارع وليس الى التقارير ، وان قياساتنا هي امننا وامن عوائلنا وليس تشكيل الافواج الجديدة ، وان عدم قدرتنا على النوم باطمئنان لا يشكل خللا في أوضاعنا النفسية وانما خللا وهشاشة في الوضع الامني . وتأكيدا لهاجسنا ومخاوفنا فان خبراء ايدوا هذه المخاوف بما في ذلك لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب التي أكدت ان الملف الامني يتطلب ابقاء قوات الجيش داخل المدن .

سياسيا البرلمان في اجازة بسبب اداء مناسك الحج الكريمة لما يقارب ٧٠ من اعضائه ، تقبل الله صلاتهم وصيامهم وحجهم وتقواهم و اسكنهم الجنة ان وجد لهم مكان !!

اعلام

◆ خضير: ٩ ملفات عالقة مع دولة القانون

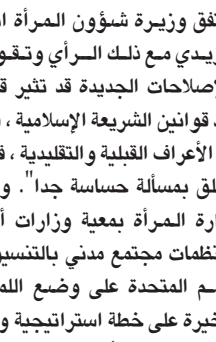

أكد النائب عن ائتلاف العراقية حسن خضير، أن هناك (٩) ملفات مازالت عالقة بين العراقية ورئيس الوزراء نوري المالكي، مشيراً إلى أن العراقية لا تريد أن تكون حجر عثرة في طريق الحكومة.

وقال خضير: ان من أولويات ائتلاف العراقية أن تكون هناك حكومة مؤسسات، مشيراً إلى أن الحكومة انبثقت وولدت من خلال اتفاق الكتل السياسية على كل الحيثيات التي اتفقت عليها.

◆ خوشناو: سنضيّف المالكي بعد العطلة

رجح النائب عن التحالف الكردستاني سعيد خوشناو، أن يستضيف البرلمان رئيس الوزراء بعد العطلة لمعرفة أسباب عدم حسم الوزارات الأمنية.وقال خوشناو: من حق البرلمان أن يستضيف أي مسؤول، مشيراً إلى أن البرلمان يحتاج توضيح من رئيس الوزراء لمعرفة الأسباب الحقيقية لعدم حسم الوزارات الامنية، موضحا أنه مر ما يقارب السنة وعشرة أيام على تكليف المالكي لرئاسة الوزراء لولاية ثانية ولا يوجد وزراء أمنيون".

◆ التميمي: نرفض الـ ٥٠٠٠ أميركي

أكد النائب عن كتلة الأحرار علي محسن التميمي ان كتلته ترفض رفضا قاطعا جلب خمسة آلاف جندي أميركي بحجة حماية السفارة الأميركية في بغداد . و اضاف التميمي في تصريح لموقع الهيئة السياسية للتيار الصدري إن وجود هؤلاء سيكون بمثابة احتلال بصورة مشرعنة، فضلا عن ان هذا الأمر سيؤثر سلبا على السيادة العراقية، سيما ان جميع السفارات الأجنبية في العراق تحظى بحماية عراقية بحتة.

تصاعد التوترات في كركوك

حكومة بغداد عاجزة عن حل المشاكل الأساسية في البلاد

□ عن : أفكار عن العراق

في الشهرين الماضيين تصاعدت التوترات في مدينة كركوك، بين العرب و الكرد و التركمان، حيث تشتكي القوميات الثلاثة بشأن القوات الامنية الحكومية و التمثيل في مجلس المحافظة. فالجبهة التركمانية تريد قواتها الامنية الخاصة بها مما دعا العرب الى المطالبة بقواتها هي ايضا، ثم قاطعوا المجلس بينما اشتكى الكرد من وجود العرب في المحافظة. كل هذه الاقاويل تبين ان الحكومة المحلية منقسمة كما هو حالها دائما. بدأ النزاع الاخير في منتصف آب عام ٢٠١١ مع التركمان. ففي ١٦ آب ذكرت التقارير بان الجبهة التركمانية تريد تواجد قواتها الامنية في المحافظة من اجل مواجهة التواجد الكردي في كركوك و لايقاف الهجمات التي تشن على المجتمع التركماني، كما ادعت الجبهة بان المحافظ و القوات الاميركية قد اتفقا على تواجد قوة من ١٠٠ – ١٥٠ رجلا . في نهاية الشهر ، احد سياسيي الجبهة توسع في الفكرة قائلا بوجوب تشكيل فوجين للشرطة من التركمان، و اعطى بديلا لذلك نشر فوجين من الشرطة الفيدرالية في المحافظة على اعتبار ان ذلك ضروري لأن القوات الامنية الموجودة اما مخترقة من قبل المتمردين او تديرها احزاب سياسية بالاضافة الى ان الكرد لديهم قواتهم في المحافظة .

يبدو ان التركمان منقسمون، حيث قال رئيس الحزب الديمقراطي التركماني في بداية ت١ بان القوات الامنية التركمانية ستزيد من الانقسامات و ان الامن يجب ان يكون من مسؤولية الجيش العراقي . عند الحديث عن كركوك و التأميم، فان التركيز يكون على الكرد و العرب متجاهلا الوجود الكبير للتركمان الذين يعتبرون انفسهم مساوين للعرب و الكرد.

كان التركمان ضحايا سياسة التعريب التي انتهجها صدام حسين، و هم يعتبرون انهم صاروا ضحايا للكرد بعد الاجتياح الاميركي عام ٢٠٠٣ عندما دخلت قوات البيشمركة المحافظة.انهم يطالبون بمحافظة التاميم كما تفعل المجموعتان الأخريان، و هو ما الهم العرب بالمطالبة هم ايضا بقواتهم. في منتصف ايلول قالت المجموعة العربية في مجلس المحافظة بانها تريد تواجد قواتها الامنية اذا ما تواجدت القوات التركمانية، و هذا هو سبب اعلانها مقاطعة المجلس. اما السبب الاخر فهو مطالبتهم بتمثيل اكبر في المحافظة. ففي نهاية آب مثلا هدد المجلس العربي بالخروج في تظاهرات اذا لم يحصلوا على مواقع اكثر في المجلس و في القوات الامنية. لقد كانوا ينادون بتنفيذ صفقة مشاركة السلطة التي تم الاتفاق عليها نهاية ٢٠٠٧ و الخاصة بتقسيم المناصب في المحافظة بالتساوي بين المجموعات الثلاثة، حيث يحصل كل منهم على ٣٢ ٪ من المناصب و يحصل المسيحيون على ٤ ٪ . حاليا يشغل العرب ١٥٪ من مقاعد المجلس و يتولون منصب نائب المحافظ . اما الكرد فانهم يشغلون ٦٤ ٪ من المقاعد. في ايلول كان العرب يدعون بان اياد علاوي و القائمة العراقية، التي ساندوها في انتخابات آذار ٢٠١٠، قد باعتهم للكرد مقابل دعمهم لعلاوي في نزاعه مع رئيس الوزراء نوري المالكي. كما انهم اتهموا التركمان و الكرد في المحافظة بترتيب صفقة سياسية فيما بينهما لاستبعادهم عندما ترشح احد التركمان كرئيس جديد لمجلس المحافظة في آذار . انهم يدعون بان التركمان و الكرد سيغلقون الباب امامهم سياسيا .

ليس هذا فقط، فبين حين و اخر تطالب احدى هذه المجموعات بشيء ما، انهم يشعرون بضرورة فعل شيء للحفاظ على التوازن العرقي في محافظة التاميم . و هذا هو سبب تعليقاتهم الاخيرة بشأن القوات الامنية و مجلس المحافظة .

الكرد يتعاملون مع المجموعتين، ففي منتصف آب طالبت الاحزاب الكردية ان تحصل على نفس عدد العرب في القوات الامنية في المحافظة. احد اعضاء البرلمان من التحالف الكردستاني ادعى بان الفرقة ١٢ من الجيش العراقي، التي كان مقرها في التاميم، تخرق التوازن العرقي لأنها مكونة في الغالب من جنود عرب. في ت١ قام مدير الشرطة اللواء جمال طاهر بكر – كردي القومية – بتصعيد الموضوع الى مستوى اكبر حينما ادعى بان خمسة عشر الفا من العرب قد جرى نقلهم الى المحافظة منذ ٢٠٠٣ و ان عليهم جميعا مغادرتها ، و استمر بالقول انهم " سكان غير شرعيين" و يشكلون تهديدا امنيا لأنهم يتعاونون مع المتمردين و راح يهدد باعتقالهم جميعا. سبق للكرد ان ادعوا ذلك في الماضي، حيث يعتبرون ان كل عربي انتقل الى المحافظة في العقود القليلة الماضية هو جزء من سياسة التعريب التي انتهجها حزب البعث، و يعتبرون ان هذه السياسة مستمرة بعد اسقاط صدام. انهم بالنتيجة يريدون ضم كركوك الى اقليم كردستان و ان العرب هم احد المنافسين لهم .

هذه المجموعة الاخيرة من المطالب و الاتهامات ليست جديدة على محافظة التاميم . فبين حين و اخر تشتكي احدى المجموعات الرئيسية الثلاثة من ان منافسيها يستولون على السلطة و انهم سيخسرون بالنتيجة.

كل ذلك يبين ان العراق الجديد لا يزال يتعامل مع العراق القديم. لقد حاول صدام تعريب كركوك من اجل تعزيز قبضة الحكومة المركزية على تلك المنطقة الغنية بالنفط . و منذ ٢٠٠٣ يحاول الكرد ان يقلبوا العملية و ضم المحافظة اليهم مما سببّ تهديدا للعرب و التركمان الذين يريدون اما جعلها منطقة حكم ذاتي او ابقاءها تحت سيطرة الحكومة المركزية .

هذا هو سبب استمرار المجموعات الكبيرة في المحافظة بمهاجمة و اتهام بعضها البعض. و يبدو ان ذلك لن ينتهي سريعا اذ ان حكومة بغداد عاجزة عن حل المشاكل الاساسية في البلاد حتى الان و ذلك بسبب رغبة كافة الاطراف بالحفاظ على مواقعها و التفوق على منافسيها . بالتالي فان الوضع الراهن في محافظة التأميم سيبقى على ما هو عليه .

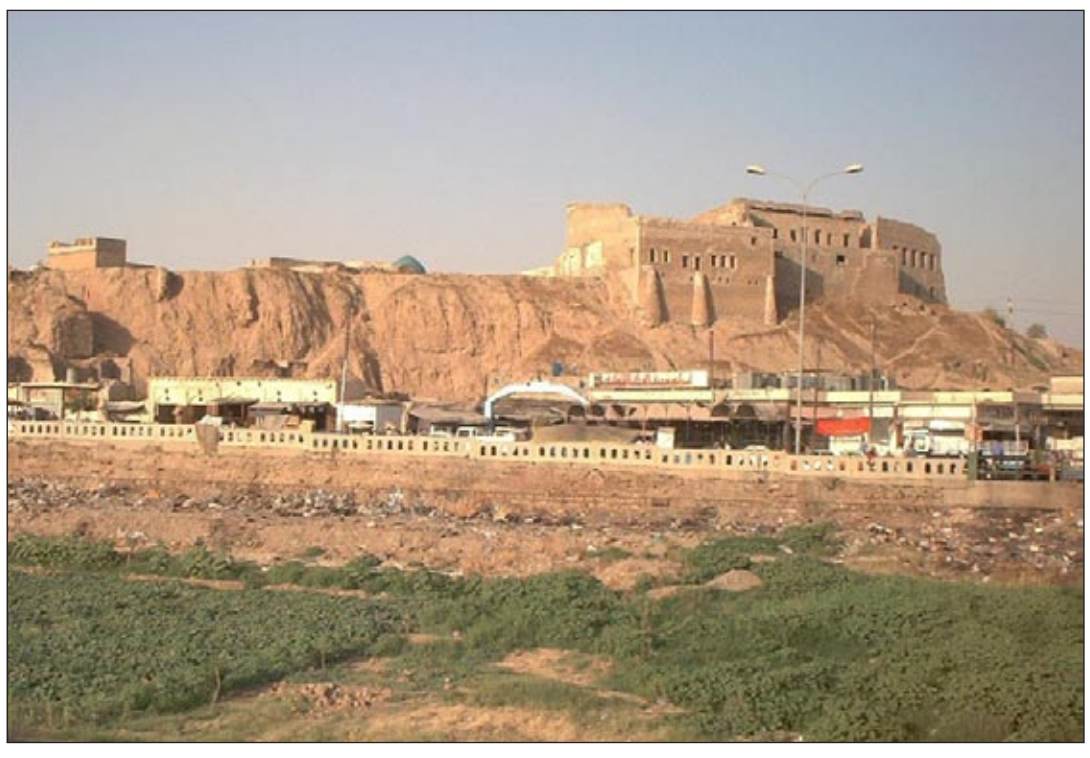

قلعة اربيل... ارشيف

■ ترجمة المدى